Distr.: General
10 July 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والستون
جنيف، ١١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية وللبلدان النامية غير الساحلية

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

كان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أول هيئة في منظومة الأمم المتحدة تعترف بالتحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما خلال دورتيه الثالثة والرابعة في العامين ١٩٧٢ و١٩٧٦، وتدعو إلى استجابات دولية خاصة لمشاكلها. والدورة الرابعة والستون للتجارة والتنمية هي أول مرة تتاح فيها للمجلس فرصة الاعتراف بأربعة عقود من عمل الأونكتاد في هذا المجال وتشجيعه على الاضطلاع بالمزيد من الإجراءات ذات الصلة. وجوهر التزام الأونكتاد بمواصلة الدعوة الموضوعية في هذا المجال بالذات، وفقاً لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (٢٠١٤) ومافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2، ٢٠١٦)، يتمثل في تركيزه على تمكين الأمم المتحدة من "اتخاذ إجراءات عاجلة ملموسة ومحددة للتصدي لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية" (مسار ساموا، الفقرة ٢٢)، وهو تعهد يتجلى فيه الطلب الحكيم الذي أعربت عنه الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ (القرار ٢/٦٥) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١ (القرار ٤٤/٢٠١١) بمعالجة أوجه الضعف في الدول النامية الجزرية الصغيرة "على نحو أكثر فعالية".

ويستند الأساس المنطقي لعمل الأونكتاد في هذا المجال إلى الاعتراف بحالة فريدة في المشهد الإنمائي العالمي. فبالنسبة لمعظم الدول الجزرية، يتمثل التحدي الإنمائي الرئيسي في

الرجاء إعادة الاستعمال

قابليتها للتأثر بالعوامل الخارجية التي تتجاوز السيطرة المحلية؛ ولذلك فإن أهم هدف إنمائي لهذه البلدان هو بناء القدرة على الصمود، وهو يضم مجموعة متعددة الأوجه من الأهداف تتراوح بين التكيف مع المناخ والتنويع الاقتصادي. وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى دعم مالي و/أو تقني خارجي في جهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، وهناك نداء طويل الأمد من أجل "المعاملة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية" بوصفها الوسيلة الأكثر استصواباً لتلبية هذه الحاجة. ولكن تدابير الدعم الدولي لهذه الدول محدودة، نظراً لعدم وجود معايير لتحديد الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد اشتدّ قادة بعض من أكثر هذه الدول تعرضاً للخطر في المطالبة بنوع خاص بأن يتحقَّق تقدم واضح في معاملة منظومة الأمم المتحدة لهذه الدول.

والأونكتاد في طليعة الدعوة لمعالجة هذه المسألة على الصعيد العالمي، بينما يقدم الدعم لفرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال بناء القدرة على الصمود. وتتمثل المجالات الأربعة الرئيسية لعمل الأونكتاد لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحديد تلك الدول، وإبراز مسألة ضعف الجزر، والوقوف على التدابير الخاصة اللازمة لهذه البلدان، وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات الاستشارية لعدد منها.

أولاً- مقدمة: أربعة عقود من عمل الأونكتاد بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية

١- يرجع عمل الأونكتاد بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى فترة السبعينات، بعد فترة وجيزة من إنشاء فئة أقل البلدان نمواً رسمياً (الإطار ١). والأونكتاد هو أول هيئة في منظومة الأمم المتحدة تعترف بالتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعو إلى القيام باستجابات دولية خاصة لمشاكلها. ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل في تاريخ تعامل الأونكتاد مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢- في الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٩٢، كانت "البلدان الجزرية النامية"، هدفاً لعمل يتسم إلى حد كبير بطابع تشخيصي، وذلك بهدف التشجيع على إيلاء اهتمام خاص لمشاكلها. وفي عام ١٩٨٥، اعتمد البنك الدولي "الاستثناء المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة" في إطار سياسته المتمايزة لتخصيص التمويل الإنمائي التي تقضي بما يلي: الاستمرار في معاملة البلدان المتوسطة الدخل معاملة البلدان المنخفضة الدخل (المنح والقروض الميسرة للغاية)، في حال كونها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي صفة غير رسمية كانت مرادفة للهشاشة ومبرراً لمنح معاملة خاصة بغضّ النظر عن المعايير الأخرى.

٣- وفي الفترة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠١٠، قام الأونكتاد، في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بتكييف عمله المتعلق بالجزر مع التحول السياسي في الاهتمام من البلدان الجزرية النامية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل الأمم المتحدة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٢، نظم الأونكتاد أول اجتماع يعقد على الإطلاق لفريق خبراء بشأن جدوى قياس أوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد كلف الأونكتاد بإجراء دراسة عن هذا الموضوع لبحث إمكانية استخدام الأمم المتحدة لمؤشرات الضعف، إما لإبراز هشاشة هذه الدول كفئة بعينها أو لتوجيه واضعي السياسات الوطنية في عملهم من أجل بناء القدرة على الصمود. ونوقش هذا العمل الرائد على نطاق واسع في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، الذي عقد في بربادوس في ١٩٩٤. وكان قياس الضعف في دعم جهود بناء القدرة على الصمود لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية أمراً محورياً في جدول أعمال الأونكتاد المتعلق بتلك الدول خلال الفترة المتبقية من العقد، مع التركيز بوجه خاص على الدول التي ستواجه قريباً تحدي الخروج من فئة أقل البلدان نموا (كابو فيردي وساموا وملديف في ذلك الوقت).

الإطار ١

١٩٧٢: الأونكتاد يوجه اهتمامه إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية

صدرت أول تصريحات موضوعية رئيسية في الأونكتاد بشأن البلدان الجزرية النامية في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيروبي، ١٩٧٦)، واستُند فيها بصفة خاصة إلى ورقة أساسية أعدتها الأمانة بشأن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية (TD/١٩١). إلا أن الدورة الثالثة للمؤتمر (سانتياغو، ١٩٧٢) شهدت أول اعتراف من جانب أعضاء الأونكتاد بمشاكل البلدان الجزرية النامية، وهي موضوع القرار ٦٥ (د-٣) الذي اتخذه المؤتمر في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢. وطلب هذا القرار إلى الأمين العام للأونكتاد أن يدعو إلى عقد اجتماع لفريق خبراء من أجل الوقوف على المشاكل الخاصة بالبلدان الجزرية النامية ودراستها وتقديم توصيات بناء على ذلك. وقد تم هذا في عام ١٩٧٤.

٤- ومنذ ٢٠١٠، تكثَّف التزام الأونكتاد بدعم جهود بناء القدرة على الصمود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في اتجاهين: أولاً، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية إلى الدول الأكثر ضعفاً من بينها، ولا سيما تلك التي يساورها أشد القلق إزاء عدم إدراجها ضمن فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبار الانتماء إلى تلك الفئة هو الأساس لتلقي المعاملة الخاصة في حالة فقدانها المعاملة الممنوحة لأقل البلدان نمواً؛ وثانياً، من خلال مساهمات موضوعية في النقاش الدائر فيما بين الدول الأعضاء بشأن الاعتراف بوضع الدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس معايير لتحديد تلك الدول، وهي خطوة ضرورية لتلبية الطلب المتعلق بمنح معاملة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أُعرِب عن ضرورة العمل على اتخاذ تدابير دولية لدعم الدول الجزرية الصغيرة باعتباره شرطاً ضرورياً للتمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي الهيكلي (زيادة القدرة على الصمود) في معظم هذه البلدان.

٥- والدورة الرابعة والستون لمجلس التجارة والتنمية هي أول مرة تتاح فيها للمجلس فرصة الاعتراف بخمسة وأربعين عاماً من عمل الأونكتاد في هذا المجال وتشجيعه على الاضطلاع بمزيد من الإجراءات ذات الصلة. وقد أُعِدَّت هذه المذكرة وفقاً للقرار الذي اتخذته الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في دورتها الرابعة والسبعين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبعد هذه الملاحظات التمهيدية، تسلط هذه المذكرة الضوء على السياق المبدئي الذي يقوم عليه عمل الأونكتاد النُظُمي استجابة لدعوة أعضاء الأمم المتحدة إلى "معالجة جوانب ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية معالجةً أكثر فعالية" (الفصل الثاني). ويشار إلى الأنشطة الحالية والتي اضطُلع بها مؤخراً لدعم هذه الدول، في إطار البرنامج الفرعي ٥ المتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، باعتبار أنه قد جرى القيام بها في المقام الأول خصيصاً لتلك الفئة، أما المضطلع بها في إطار البرامج الفرعية الأخرى، فيشار إليها باعتبارها أنشطة تفيد بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإن لم تكن مصممة خصيصاً لتلك الفئة (الفصل الثالث). وتُعرض الملاحظات الختامية في شكل درس له أهمية خاصة لعمل الأونكتاد (الفصل الرابع). وترد في المرفق قائمة بأنشطة الأونكتاد الحالية أو التي اضطُلع بها مؤخراً في تلك البلدان.

ثانياً- استجابة الأونكتاد لطلب الجمعية العامة معالجة أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أكثر فعالية

٦- كان أحد المعالم البارزة في تاريخ الدول الجزرية الصغيرة النامية طلب الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ "تقديم توصيات ملموسة" و"أن يُنظر فيما قد يتعين اتخاذه من تدابير إضافية أفضل لمعالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية احتياجاتها في مجال التنمية على نحو أكثر فعالية" (القرار ٢/٦٥ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الفقرة ٣٣). وفي عام ٢٠١١، كرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب الجمعية العامة بأن طلب إلى لجنة السياسات الإنمائية أن تقدم "آراء [اللجنة] ووجهات نظر[ها] المستقلة حول كيفية مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس تنفيذاً كاملاً وفعالاً" ... بالنظر في "ما قد يلزم اتخاذه من تدابير محسنة وإضافية التي أجل التصدي على نحو أكثر فعالية لأوجه الضعف الفريدة والخاصة والحاجات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية" (القرار ٤٤/٢٠١١ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الفقرة ١).

٧- وأدى التركيز الاستباقي الصريح الذي وجهته الدول الأعضاء لضرورة "التصدي على نحو أكثر فعالية" لأوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التزام الأونكتاد بتكثيف دعمه لإجراءات بناء القدرة على الصمود في هذه البلدان. وقد تم ذلك ليس فقط من خلال تقديم المساعدة المباشرة إلى فرادى البلدان التي تعاني من حالات ضعف حادة، ولكن أيضاً من خلال تقديم الدعم الفني لتلبية المطلب المتعلق بتحقيق تقدم على صعيد النُظُم نحو توفير معاملة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي الطريقة الوحيدة "الأكثر فعالية" للاستجابة لاحتياجات تلك الدول. وأكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في الفقرة ٢٢ من إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (٢٠١٤)، تعهدها "باتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة للتصدي لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية"، فأضافت بذلك بُعداً من الإلحاح يجعل هذا الموقف من جانبها أقوى المواقف التي وردت في سياق الوثيقة الختامية المعنونة "مسار ساموا" كلها بشأن كيفية التعامل مع تلك البلدان.

٨- وبعد فترة وجيزة من انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في آبيا في عام ٢٠١٤، جددت الجمعية العامة التزامها "باتخاذ إجراءات عاجلة ملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول، بما في ذلك حلول إضافية للتحديات الرئيسية" التي تواجهها هذه البلدان (القرار ٢٠٢/٧٠، الفقرة ٣). وإذ لاحظ الأونكتاد تشجيع الجمعية العامة على مواصلة بذل الجهود الدؤوبة "لتشجيع إقامة شراكات جديدة حقيقية ودائمة" من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (الفقرة ١١)، فقد رأى أن الطرائق التي وضعت بشكل سليم لمعالجتها على أساس المركز الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية ستكون هي حجر الزاوية في شراكة الغد الحقيقية مع تلك البلدان.

٩- وجرى أيضاً تسليط الضوء على الدول الجزرية الصغيرة النامية في مافيكيانو نيروبي، وهو الوثيقة الختامية للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عُقِدت في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٦ (الإطار ٢).

الإطار ٢

الدول الجزرية الصغيرة النامية في مافيكيانو نيروبي

يشير مافيكيانو نيروبي، وهو نتائج الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية عشر مرات. وتعترف أربعة من هذه الإشارات بالضعف الاستثنائي الذي تعاني منه هذه الدول إزاء التعرض للصدمات الخارجية (الفقرة ٢٢)، فضلاً عن الحاجة إلى الاستثمار في الإنتاج المستدام (الفقرة ٥١)، ومعالجة الفجوات في مجال البنية التحتية (الفقرة ٧٠) في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستمرار في تقديم الدعم العام لاحتياجات تلك البلدان الإنمائية، بما في ذلك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه تحدي الخروج من فئة أقل البلدان نمواً (الفقرة ٩١).

وتتخذ الإشارات الست الأخرى شكل أساليب تنفيذية ("ينبغي للأونكتاد أن ...") وتكلف الأمانة بمواصلة مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو التالي:

(أ) التصدي للتحديات المستمرة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية (الفقرة ١٠(د))؛

(ب) زيادة كفاءة نظم النقل البحري فيها من حيث التكلفة وزيادة قدرتها على التكيف (الفقرة ٥٥(ط))؛

(ج) توسيع نطاق الفوائد التي يمكن أن تجنيها من التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية (الفقرة ٥٥(ش))؛

(د) معالجة أوجه ضعفها المادي والاقتصادي وتشجيع التحوُّل الاقتصادي الهيكلي، وبناء المرونة والقدرات الإنتاجية (الفقرة ٧٦(و))؛

(هـ) إدراج القدرات الإنتاجية في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية من خلال استخدام مؤشرات بشأن القدرات الإنتاجية (الفقرة ٧٦(ك))؛

(و) تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات لحفظ موارد المحيطات واستخدامها بطريقة مستدامة (الفقرة ١٠٠(ر)).

ثالثاً- الأنشطة الحالية والتي اضطُلع بها مؤخراً لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٠- يصنف هذا الفصل الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية في ثلاث فئات، هي:

(أ) الأنشطة الرامية إلى إثراء النقاش الدولي بشأن سبل تيسير إرساء مركز الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمم المتحدة؛

(ب) أنشطة الدعم المباشر لجهود بناء القدرة على الصمود لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) الأنشطة الأخرى ذات الأهمية الخاصة لتلك الدول.

١١- وفي حين أن البند الأخير يتعلق بمجالات عمل الأونكتاد التي تفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية بنفس الطريقة التي تفيد بها البلدان الأخرى، فإن المجموعتين الأوليين من الأنشطة تستهدفان الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد: إذ يضطلع بهما لصالح تلك الدول بوصفها فئة بعينها أو ضمن أطر المساعدة الموجهة خصيصاً لخدمة تلك الدول.

ألف- الأنشطة التي يُضطلع بها دعماً للمسعى المتعلق بإرساء مركز الدول الجزرية الصغيرة النامية ومنحها معاملة خاصة

تحديد الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٢- في محاولة لجعل منظومة الأمم المتحدة أقرب إلى الاعتراف بمركز الدول النامية الجزرية الصغيرة على أساس معايير توضع خصيصاً لهذه الدول، يحدد الأونكتاد الدول الجزرية الصغيرة النامية باستخدام منهجية مباشرة. ويتم ذلك من خلال قائمة تضم ٢٨ دولة يشير إليها الأونكتاد عموماً باسم "القائمة التحليلية" للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التأكيد على الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق الاتساق الموضوعي والموثوقية في تحديد هذه البلدان. ورغم أن

القوائم السياسية تنشأ عموماً على أساس من التوصيف الذاتي، فإن هذه القائمة تستند إلى معايير واضحة، تنتج عنها مجموعة متجانسة نسبياً من البلدان.

١٣- وتستند القائمة التحليلية (انظر الجدول) إلى أربعة معايير طبيعية، يمكن تبينها من اسمها الإنكليزي المختصر، وهي: صغر الحجم، والعزلة، ومركز الدولة النامية، ووجود كيان الدولة.

١٤- ويعرّف الأونكتاد "صغر الحجم" من حيث عدد السكان، بنفس الطريقة التي تستخدم بها لجنة السياسات الإنمائية سقفاً سكانياً بمثابة معيار خاص للإضافة إلى قائمة أقل البلدان نمواً. والسقف السكاني البالغ خمسة ملايين الذي اختاره الأونكتاد لتمييز الدول الجزرية الصغيرة النامية له ما يبرره في توسُّط هذا الرقم بين دولتين بينهما فارق سكاني كبير، إحداهما أقل بكثير من خمسة ملايين شخص (جامايكا التي بلغ عدد سكانها ٢,٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٥)، في حين تتجاوز الأخرى خمسة ملايين شخص بنسبة الثلثين تقريباً (بابوا غينيا الجديدة، وبلغ عدد سكانها ٨,٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٥).

١٥- أما "العزلة" أو "صفة الجزرية"، فمعيار واضح بما فيه الكفاية يتيح سهولة التعرّف عليها[(١)].

١٦- ويتحايل الأونكتاد على الصعوبة المحتملة الكامنة في تعريف "مستوى الدولة من حيث التنمية" من خلال المزج بين معيارين إنمائيين عند التعامل مع البلدان الجزرية الصغيرة، وهما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، لأنه أكثر مؤشرات مستويات المعيشة قبولاً (وكذلك المعيار الأول لتحديد أقل البلدان نمواً) والدرجة المقدَّرة للضعف الاقتصادي التي تقيسها الأمم المتحدة من خلال مؤشر الضعف الاقتصادي. فرغم بلوغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما وبربادوس وسانت كيتس ونيفيس وسيشيل وترينيداد وتوباغو مستويات أعلى من عتبة البنك الدولي للدخل المرتفع وهي ٤٧٥ ١٢ دولاراً في عام ٢٠١٥، يعتبرها الأونكتاد من الدول النامية، وليس من الاقتصادات المتقدمة، بسبب ارتفاع درجة الضعف الاقتصادي لهذه البلدان، ولا سيما تعرضها الشديد لمخاطر الكوارث الطبيعية العنيفة. وقد اعترفت الأمم المتحدة اعترافاً واسعاً، كما اعترف الأونكتاد، بأن الازدهار النسبي مع شدة التعرض للمخاطر في نفس الوقت ("المفارقة الجزرية") هو سياق للهشاشة الاقتصادية. ولذلك يعتبر الأونكتاد الدول الست المذكورة أعلاه، إلى جانب ٢٢ بلداً آخر ضمن نطاق الدخل المتوسط، من البلدان النامية.

١٧- و"وجود كيان الدولة"، شأنه كشأن العزلة، هو فكرة واضحة تحدد الكيانات المتمتعة بالحكم الذاتي بدلاً من الأقاليم التابعة أو المرتبطة بها.

١٨- وهذه المعايير الأربعة لتصنيف الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل الأساس لتعريف الأونكتاد لتلك الدول، وهو خيار منهجي يتيح حالياً قائمة تضم ٢٨ بلداً من هذه البلدان، على النحو المبين في الجدول التالي.

(١) تقاسُم جزيرة تيمور، في بحر تيمور، بين دولة تيمور – ليشتي من ناحية، وتيمور الغربية، وهي جزء من مقاطعة نوسا تينغارا الشرقية الإندونيسية من ناحية أخرى (مما ينطوي على وجود حدود برية لتيمور – ليشتي)، ليس من شأنه أن يشكك، من وجهة نظر الأونكتاد، في الطبيعة الجزرية لتيمور – ليشتي، وإن كان البلد، بدقيق العبارة، ليس محاطاً بالبحر تماماً.

قائمة الأونكتاد التحليلية لـ ٢٨ دولة جزرية صغيرة نامية

أنتيغوا وبربودا	سان تومي وبرينسيبي
بالاو	سانت فنسنت وجزر غرينادين
بربادوس	سانت كيتس ونيفس
ترينيداد وتوباغو	سانت لوسيا
توفالو	سيشيل
تونغا	غرينادا
تيمور – ليشتي	فانواتو
جامايكا	فيجي
جزر البهاما	كابو فيردي
جزر القمر	كيريباس
جزر سليمان	ملديف
حزر مارشال	موريشيوس
دومينيكا	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
ساموا	ناورو

إبراز مسألة الضعف

١٩- بعد عامين من إجراء الأونكتاد دراسة جدوى في عام ١٩٩٢ بشأن قياس أوجه الضعف مع التركيز بوجه خاص على حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، دعا المؤتمر العالمي الأول المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة لهذه الدول، إلى بذل مزيد من الجهود المنهجية في مجال رصد وتحليل مختلف أوجه الضعف في الجزر. وقد اكتسب هذا الاتجاه زخماً متزايداً في أيار/مايو ١٩٩٧، عندما أوصت لجنة السياسات الإنمائية، في إطار الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، وفي مخالفة لكل التوقعات، برفع اسم فانواتو من فئة أقل البلدان نمواً. وأيَّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه التوصية في تموز/يوليه ١٩٩٧، وهو عمل فوجئت به حكومة فانواتو. وطلبت الحكومة المشورة من الأونكتاد، الذي كان في ذلك الوقت هو كيان الأمم المتحدة الوحيد الذي له تاريخ من الاهتمام التحليلي بالضعف أمام الصدمات الخارجية التي تتجاوز حدود السيطرة المحلية.

٢٠- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قام رئيس وزراء فانواتو، متحدثاً أمام الجمعية العامة، بإقناع الجمعية بعدم الموافقة على توصية لجنة السياسات الإنمائية، التي رأى أنها أغفلت الضعف الاقتصادي الشديد في فانواتو. وحث منظومة الأمم المتحدة على إعادة النظر في منهجية رفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نمواً، وإيلاء الاعتبار لإضافة الضعف كمعيار لتحديد حالات إعادة التصنيف، وهو تدبير دعا إليه الأونكتاد منذ عام ١٩٩٤ (عندما خرجت دولتان من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نمواً وكانت اللجنة قد تنبأت بخروجهما). وعلَّقت الجمعية العامة مسألة رفع اسم فانواتو وطلبت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في إعادة فحص المعايير.

٢١- وفي العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩، عمل الأونكتاد عن كثب مع اللجنة من أجل بناء مؤشر للضعف الاقتصادي واعتماد معيار للضعف يستند إلى هذا المؤشر (الإطار ٣). وأقرَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الإصلاح الكبير لمجموعة أدوات الرفع من القائمة في عام ١٩٩٩، وطُبق لأول مرة في استعراض عام ٢٠٠٠ لقائمة أقل البلدان نمواً. وكشف هذا الاستعراض، في جملة أمور، عن الضعف الاقتصادي الكبير في فانواتو، مما أدى إلى أنها لم تعد مؤهلة مسبقاً للرفع من القائمة. ولم تظهر حالة رفع فانواتو من القائمة من جديد إلا في عام ٢٠٠٩، عندما قدمت اللجنة توصية جديدة في عام ٢٠١٢ برفع اسمها من القائمة، وأيَّدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرةً في نفس العام.

الإطار ٣

اعتراف الأونكتاد بضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأرقام

استناداً إلى البيانات المستمدة من ست جولات لحساب مؤشر الضعف الاقتصادي قامت بها أمانة لجنة السياسات الإنمائية ورؤىً إحصائية إضافية مستمدّة من مؤشر الضعف الهيكلي إزاء تغير المناخ لمؤسسة دراسات وبحوث التنمية الدولية، يرى الأونكتاد ما يلي:

(أ) الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر تعرضاً بكثير (بنسبة ٣٣ في المائة) من البلدان النامية الأخرى غيرها للصدمات الخارجية التي تترتب عليها آثار اقتصادية؛

(ب) ويُظهر التركيز الخاص على الضعف إزاء الصدمات المتصلة بأسعار النفط أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر تعرضاً بكثير (أكثر من ١٢ ضِعفاً) لهذه الصدمات من غيرها من الدول؛ وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان من غير أقل البلدان نمواً في فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يزيد متوسط استهلاكها النفطي عن الدول الجزرية الصغيرة الأقل نمواً؛

(ج) الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر تعرضاً لآثار تغير المناخ هيكلياً مقارنة بغيرها من البلدان النامية، بنسبة لا تقل عن ٨ في المائة.

٢٢- وفي عام ٢٠٠٢، ساعد الأونكتاد الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تحديد الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وهي مجموعة عامة لا تنتمي لفئة معينة أولتها المنظمة اهتماماً خاصاً في مؤتمرها الوزاري لعام ٢٠٠١. واعترفت الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بخبرة الأونكتاد في قياس الضعف الاقتصادي. ولكن تحديد الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في تلك المنظمة ظلَّ ناقصاً: فقد تم تناول الصِغَر من خلال حصة البلدان في التجارة العالمية، في حين أن الجزء الثاني من مفهوم الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، أي الضعف، ظلّ دون أن يُستكشف.

٢٣- وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وجه الأونكتاد اهتمام لجنة السياسات الإنمائية بانتظام إلى الأهمية التي توليها الدول الأعضاء ذات الصلة لفكرة زيادة إصلاح قاعدة رفع الأسماء من القائمة من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة للدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة للغاية، وهي خطوة كان من شأنها أن تصبح ممكنة عملياً بعد اعتماد مؤشر الضعف الاقتصادي. وكان دعم الأونكتاد لطلب كابو فيردي وملديف من أجل زيادة الاهتمام ببعد الهشاشة عاملاً أساسياً دفع الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، إلى إثراء عملية

رفع أسماء البلدان من القائمة بُعد للانتقال السلس المنظم، يتمتع البلد الخارج من القائمة وفقاً له بفترة سماح (مدتها ثلاث سنوات) قبل أن يفقد بالفعل مركزه بين أقل البلدان نمواً. وكلف القرار الأونكتاد بإعداد بيان لتحديد مواطن الضعف في كل بلد يفي لأول مرة بمعايير رفع اسمه من القائمة دعماً لجهود اللجنة من أجل التوصل إلى أفضل فهم ممكن لهشاشة الدول المعنية والمدى الفعلي لتقدمها الاقتصادي الهيكلي. وفي الوقت نفسه، أيدت الجمعية العامة توصية عام ٢٠٠٣ برفع كابو فيردي وملديف من القائمة. ثم عصف تسونامي المحيط الهندي بملديف بعد ستة أيام فقط من حدوث هذا التأييد.

٢٤- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وضع الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مسألة الضعف على رأس الشواغل العالمية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وحثت استراتيجية موريشيوس التالية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الأونكتاد على "تقديم توصيات محددة" لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستفادة بقدر أكبر من فرص الاقتصاد العالمي ومنافعه الاقتصادية (A/CONF.207/11، الفقرة ٩٨). وكان من بين التوصيات الملموسة الأولى للأونكتاد التشجيع على إرجاء رفع اسم ملديف من فئة أقل البلدان نمواً في أعقاب تسونامي عام ٢٠٠٤. وفي القرار ٣٣/٦٠ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أناحت الجمعية العامة لملديف المتنفس الموصى به بتأجيل رفع هذا البلد من قائمة أقل البلدان نمواً. وفعلت الجمعية، من خلال القرار ٢٩٥/٦٤، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ نفس الشيء لصالح ساموا، بعد أن تعرض هذا البلد بدوره لموجات تسونامي شديدة. وأبدت الجمعية العامة مرة أخرى تفهماً خاصاً للتحدي المتمثل في الضعف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عندما أجلت لمدة ثلاث سنوات رفع فانواتو من القائمة بعد أن عانى الأرخبيل، في آذار/مارس ٢٠١٥، ويلات الإعصار *بام*.

بيانات مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه تحدي الخروج من مركز أقل البلدان نمواً

٢٥- وفقاً للولاية التي تلقاها الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من الجمعية العامة في القرار ٢٠٩/٥٩، فقد أعدَّ منذ عام ٢٠٠٠ بيانات بمواطن الضعف لدى تسع من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأقل نمواً التي كانت مؤهلة مسبقاً لرفع اسمها من مركز أقل البلدان نمواً. وتستخدم هذه الوثائق الخاصة ببلدان معينة (أو ستستخدم) بمثابة مدخلات رئيسية في عمل لجنة السياسات الإنمائية، في الاستعراضات ذات الصلة التي تُجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، بغية تقييم الأهلية الكاملة لهذه البلدان لإعادة تصنيفها، من أجل إصدار اللجنة توصية برفع البلد من القائمة، أو اتخاذ اللجنة قرارا بعدم التوصية بذلك. ويقوم الأونكتاد، بعد الاضطلاع ببعثة لتقصي الحقائق إلى البلد المعني المؤهل سلفاً، بوضع بيان بمواطن الضعف من أجل تحليل أداء البلد في إطار جميع معايير أقل البلدان نمواً، مما يجعل البيان مكملاً للدرجات الإحصائية الممنوحة للبلد بموجب مؤشرات اللجنة المتعلقة بانخفاض الدخل، والأصول البشرية، والضعف الاقتصادي. وبالإضافة إلى بيانات مواطن الضعف التسعة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، اضطلع الأونكتاد منذ عام ٢٠٠٩ بنفس العملية فيما يتعلق بأربعة من البلدان القارية الأقل نمواً، هي: أنغولا، وبوتان، وغينيا الاستوائية، ونيبال.

كابو فيردي

٢٦- ألقى بيان مواطن الضعف في كابو فيردي، الذي قدم في عام ٢٠٠٠ إلى لجنة السياسات الإنمائية، ضوءً كافياً على هشاشة اقتصاد تلك الدولة، الأمر الذي دفع اللجنة في تلك السنة للامتناع عن التوصية برفعها من القائمة. وقدمت اللجنة التوصية برفع كابو فيردي في استعراض عام ٢٠٠٣ للقائمة؛ وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة ذكرت في تلك المناسبة أن "كابو فيردي ... تفي بشروط الرفع من القائمة"، مما يجعل التوصية ضمنية فقط، إذ إن كلمة "توصي" لم تُستخدم بالفعل. ولم يؤيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أي قبل شهر من إقرار الجمعية العامة للتأييد. وقد اضطلع أعضاء الأمم المتحدة بكثير من العمل في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (التوصية الضمنية للجنة بتخريج كابو فيردي)، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (تأييد الجمعية العامة) للتوصل إلى إصلاح لطريقة معالجة حالات الرفع من القائمة. وما من شك يُذكر في أن أعضاء الأمم المتحدة قد استمعوا إلى طلب الأونكتاد خلال تلك الفترة بأن تعامل حالات رفع الأسماء من القائمة معاملة أكثر ملاءمة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ضوء حالة كابو فيردي. وكان قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ بشأن استراتيجية الانتقال السلس للدول التي ترفع أسماؤها تتويجاً لهذا الجهد الجماعي. وخرجت كابو فيردي من فئة أقل البلدان نمواً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ملديف

٢٧- أبرز بيان مواطن الضعف في ملديف لعام ٢٠٠٠، على غرار نظيره الخاص بكابو فيردي، تعرُّض البلد بشكل مفرط للأخطار الطبيعية، بدءاً من ارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي إلى الصدمات المتصلة بالأرض مثل الزلازل وأمواج تسونامي. وعالجت لجنة السياسات الإنمائية حالة رفع اسم ملديف من القائمة كما عالجت حالة رفع اسم كابو فيردي من القائمة، مع تقديمها توصية ضمنية في عام ٢٠٠٣، لم يؤيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولم تتغير آراء الأونكتاد بشأن هشاشة ملديف البالغة التي أُعرِب عنها في بيان مواطن الضعف، وبشأن أهمية توخي أقصى قدر من الحرص في التعامل مع حالات رفع الدول الجزرية الصغيرة النامية من القائمة، عندما أكدت الجمعية العامة، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قرار رفع ملديف. ويُحتمل أن يكون موقف الأونكتاد الطويل الأمد من هذه المسألة قد تردد صداه في أذهان الكثيرين عندما فقدت ملديف، بعد ستة أيام، أكثر من ١٠٠ شخص، وتعرضت لتدمير أكثر من ١٠ فنادق في تسونامي المحيط الهندي. وخرجت ملديف من فئة أقل البلدان نمواً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وخلال السنتين المفضيتين إلى خروج البلد، ساعده الأونكتاد في وضع استراتيجيته الخاصة بالانتقال السلس وتنفيذها.

ساموا

٢٨- صوَّر بيان مواطن الضعف لعام ٢٠٠٠ ساموا بوصفها بلداً معرضاً للصدمات الخارجية مثل جيرانه في منطقة المحيط الهادئ. وكان لهذه الوثيقة دور أساسي في دفع لجنة السياسات الإنمائية لإرجاء نظرها في قضية رفع اسم ساموا من القائمة إلى استعراض القائمة لعام ٢٠٠٣. ورأت اللجنة في عام ٢٠٠٣ أن ساموا مؤهلة للخروج من القائمة، مما أدَّى بالأونكتاد إلى تحديث بيان مواطن الضعف لاستعراض عام ٢٠٠٦. وبحلول ذلك الوقت، كان الأداء الاجتماعي والاقتصادي لساموا قد تحسن تحسناً كبيراً، على الرغم من هشاشة هذه الدولة الجزرية الصغيرة. وحلَّل الأونكتاد كل هذه الحقائق في بيان عام ٢٠٠٦، وأوصت لجنة السياسات الإنمائية

في آذار/مارس من ذلك العام برفع اسم البلد. وطوال عام ٢٠٠٦، قاومت حكومة ساموا مقاومة كبيرة فكرة حرمان ساموا "لسابق لأوانه" من مركزها بوصفها من أقل البلدان نمواً، والتمست دعم الأونكتاد في الدعوة لإصلاح قاعدة رفع الأسماء من القائمة، بحيث تولىَ أهمية أكبر لمعيار الضعف في القاعدة التي اقترحتها اللجنة. واعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هذه وجهة نظر هامة بما فيه الكفاية لتبرير مواصلة نظر اللجنة في قضية ساموا. وساهم الأونكتاد في هذه المناقشة في آذار/مارس ٢٠٠٧ بمخاطبة اللجنة بشأن إيجابيات وسلبيات وجود معيار للضعف لا غنى عنه في إطار قاعدة رفع الأسماء من القائمة. ولم تعتمد اللجنة ذلك الخيار، الذي لا يجوز بموجبه إجبار أقل البلدان نمواً على الخروج من هذه الفئة ما لم يتجاوز البلد عتبة رفع الاسم من القائمة، وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٧ توصية عام ٢٠٠٦ برفع اسم ساموا من القائمة. وأقرَّت الجمعية العامة هذا التأييد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبعد أن عصف تسونامي كبير بساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ساعد الأونكتاد الدولة في طلبها تأجيل تاريخ الخروج من القائمة. ومنحت الجمعية العامة تأجيلاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ونتيجة لذلك، لم تُرفع ساموا من قائمة أقل البلدان نمواً حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

توفالو

٢٩- وأبرز بيان مواطن الضعف في توفالو لعام ٢٠١٢ الغياب شبه الكامل للتقدم الاقتصادي الهيكلي في ذلك البلد على مر الزمن. وسلط الضوء على القيود الجغرافية والمادية الشديدة التي تواجهها توفالو باعتبار تلك القيود السبب الرئيسي لهذه الحالة التي جعلت من القدرة على الصمود الهدف الإنمائي الأهم للدولة على الإطلاق. وبالنظر إلى نطاق وحجم التحديات التي تواجه البلد في جهوده الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، اعترف بيان الضعف بالضرورة القصوى لتقديم مختلف أشكال الدعم الخارجي لتوفالو. وفي هذا السياق، وفي غياب المعاملة الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة، برزت أهمية بقاء توفالو ضمن فئة أقل البلدان نمواً وأكدها الأونكتاد. بيد أن لجنة السياسات الإنمائية، في آذار/مارس ٢٠١٢، أوصت بخروج توفالو من فئة أقل البلدان نمواً، وهي توصية لم يؤيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قطّ. ويقترح الأونكتاد حالياً طريقة موضوعية للخروج من هذا المأزق، وهي إصلاح قاعدة الرفع من القائمة، بحيث لا ينبغي حرمان أي بلد من أقلّ البلدان نمواً يعاني من ارتفاع مستوى الضعف الاقتصادي بشكل مفرط من انتمائه لهذه الفئة (انظر الفقرات ٤٠-٤٣ من هذه الورقة).

فانواتو

٣٠- أبرز بيان مواطن الضعف في فانواتو لعام ٢٠١٢ ارتفاع وتيرة الأحداث الطبيعية العنيفة في تاريخ الجزيرة وسلط الضوء على القيود التي عانى منها البلد في جهوده التحويلية نتيجة لتعرضه الفريد للصدمات. واعترف البيان أيضاً بوجود تقدم هيكلي في البلد، فضلاً عن وجود قطاع زراعي نابض بالحياة، وأداء في نمو السياحة يُحسد عليه بنوع خاص. واستناداً إلى تحليل الأونكتاد، أوصت لجنة السياسات الإنمائية بإخراج فانواتو من فئة أقل البلدان نمواً، وهي خطوة اتخذتها اللجنة في الوقت الذي شاطرت فيه الأونكتاد اعترافه باحتياج البلد إلى أشكال مختلفة من الدعم الخارجي في المستقبل. ومن بين جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأقل نمواً، كانت فانواتو هي الأكثر ثباتاً والأكثر اتساقاً في مطالبتها الأونكتاد بأن يحث منظومة الأمم المتحدة على إتاحة المعاملة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية كبديل ممكن للمعاملة الخاصة بأقل

البلدان نمواً في حال احتمال فقدان تلك المعاملة. وبلغت دعوة البلد إلى إحراز تقدم نُظُمي على هذا النحو ذروتها في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا، عندما أدان رئيس وزراء فانواتو ناتومان "لعقدة النُظُمية" الناجمة عن عدم وجود فئة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وناشد الأونكتاد أن يكون العنصر الفاعل وراء انطلاقة على نطاق الأمم المتحدة لمعالجة ذلك. وبعد أن دمر إعصار *بام* أرخبيل فانواتو في آذار/مارس ٢٠١٥، أيّد الأونكتاد البلد تأييداً نشطاً في مطالبته بمتنفس من خلال إرجاء تاريخ رفع اسمه من القائمة. ومن المقرر الآن أن يتم خروج فانواتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بدلاً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ حسبما توخَّت الجمعية العامة في البداية. ويقدم الأونكتاد حالياً لحكومة فانواتو مساعدة تقنية في وضع استراتيجية للانتقال السلس وتنفيذها.

٣١- وهناك أربع دول جزرية صغيرة نامية في مرحلة ما قبل التأهل للخروج من مركز أقل البلدان نمواً، منذ منتصف عام ٢٠١٤ تستفيد من الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد في سياق تكليفه بإعداد بيانات مواطن الضعف.

كيريباس

٣٢- ودفع بيان مواطن الضعف في كيريباس لعام ٢٠١٥ لجنة السياسات الإنمائية إلى أن تقرر، في آذار/مارس ٢٠١٥، عدم التوصية بخروج البلد من مركز أقل البلدان نموا، رغم أنه يستوفي معايير الرفع من القائمة. وقد استفادت كيريباس، مثل توفالو وفانواتو، من دعم الأونكتاد النشط في طلبها إيجاد معاملة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويوضح بيان مواطن الضعف الذي يعكف الأونكتاد على وضعه حالياً في استباق لاستعراض عام ٢٠١٨ لقائمة أقل البلدان نمواً أعراض المفارقة الجزرية، ومؤداها أن البلد قد يتجاوز بكثير خط الرفع من القائمة من حيث نصيب الفرد من الدخل رغم كونه من أضعف الاقتصادات في العالم. وقد أعربت حكومة كيريباس عن امتنانها الخاص للأونكتاد على تأييده النشط لفكرة إيلاء قيمة أعلى لمعيار الضعف عندما يحين الوقت، في عام ٢٠١٨، لمواصلة استعراض حالة رفع اسم البلد من القائمة.

سان تومي وبرينسيبي

٣٣- ويتناول بيان مواطن الضعف في سان تومي وبرينسيبي المقبل في عام ٢٠١٨ مدى التطابق بين أهلية البلد المسبقة للخروج من القائمة وإحرازه التقدم الاقتصادي الهيكلي المطرد. ويسلَّط فيه الضوء على البحبوحة الاقتصادية النسبية التي نشأت عن نمو السياحة والمعونة والتحويلات باعتبارها من عوامل التقدم المتصل بالدخل والتحسينات التي تطرأ على رأس المال البشري. ويقوم الأونكتاد، في الوقت الذي يحلل فيه الضعف الاقتصادي للبلد، بمساعدة الحكومة على وضع استراتيجية لبناء القدرة على الصمود، لا سيما من خلال الاقتصاد الأزرق بوصفه السبيل الرئيسي للتنويع.

جزر سليمان

٣٤- يتضمن بيان مواطن الضعف المقبل لجزر سليمان في عام ٢٠١٨، بناءً على طلب الحكومة، تركيزاً خاصاً على توجيه جهود البلد الرامية لبناء القدرة على الصمود. ويغتنم الأونكتاد فرصة تقديمه المساعدة للبلد، مدفوعاً بضرورة تكثيف الجهود في هذا السياق لتنويع اقتصاد الأرخبيل، لكي يعدّ قائمة بالعوائق الهيكلية التي تعاني منها جزر سليمان، ويحدّد الأشكال المستصوبة للمعاملة الخاصة وفقاً لذلك.

تيمور – ليشتي

٣٥- يشير بيان مواطن الضعف في تيمور – ليشتي المقبل لعام ٢٠١٨ إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه لجنة السياسات الإنمائية في عام ٢٠١٥ بشأن أهلية البلد لرفع اسمه من القائمة نتيجة لرخائه المتصل بالنفط، بحكم قاعدة الرفع من القائمة على أساس "الدخل فقط"، التي يمكن بموجبها أن يكون ارتفاع دخل الفرد بشكل استثنائي سبباً كافياً لرفع البلد المعني من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١٦، أقرّ الأونكتاد باحتمال أن ينتكس دخل الفرد في تيمور – ليشتي نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتوقع انتهاء فرضيَّة الرفع من القائمة على أساس الدخل فقط. ولذلك ركز الأونكتاد في تحليله على أداء الأصول البشرية للبلد، وخلص إلى استنتاج أن يُحتمل الإبقاء على أهلية تيمور – ليشتي لرفع اسمها من القائمة في عام ٢٠١٨ نتيجة للارتفاع المستمر في الحالة الصحية والتعليمية للبلد، بما يؤدي إلى تجاوز مستوى الأصول البشرية عتبة الرفع من القائمة. وقد طلبت حكومة تيمور – ليشتي إلى الأونكتاد أن يجعل من بيان مواطن الضعف في عام ٢٠١٨ أداة لرصد التقدم الهيكلي للاقتصاد التيموري.

الإطار ٤

خمسة من قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية يتكلمون في اجتماع يعقده الأونكتاد فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

عقد الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في ساموس، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية والخروج من مركز أقل البلدان نمواً، وخلالها كان رئيس كيريباس؛ ورؤساء وزراء كابو فيردي، وتوفالو، وفانواتو؛ ونائب رئيس وزراء ساموا هم أعضاء فريق المناقشة.

وكان ثمة تقارب واضح في الآراء بين هؤلاء القادة مؤداه أن الخروج من مركز أقل البلدان نموا يحتمل أن يظل شاغلاً رئيسياً لدى البلدان المعنية (الدول الجزرية الصغيرة النامية الأقل نمواً) إلى أن يتسنى التوصل إلى وضوح بشأن مدى استعداد المجتمع الدولي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها التي كانت سابقاً من أقل البلدان نمواً، في التغلب على المعوقات التي تنفرد بالمعاناة منها، وكيفية ذلك. وتمثل الموقف المشترك للقادة الخمسة في أنه ينبغي أن تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تُرفع من القائمة من الاعتماد على تدابير الدعم الدولي الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بمجرد أن تصبح غير مؤهلة لاستحقاق مزايا أقل البلدان نمواً التي كانت تعوضها في السابق عن مصاعبها المتأصلة.

واتفق أعضاء فريق النقاش على الحاجة إلى بداية جديدة في جدول أعمال الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن ضرورة إحراز تقدم نُظُمي. واشترك القادة في الرأي القائل بأنه ينبغي أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة من اتخاذ إجراء بشأن طلب إيجاد مركز خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الختامية إلى التزام الأونكتاد الذي طال أمده بدعم طلب استحداث فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأكَّد استعداد المنظمة لمساعدة منظومة الأمم المتحدة على جعل مسار ساموا وسيلة لمعالجة أوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو فعال، وفقاً لطلبات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.

تحديد التدابير الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٦- يهدف الأونكتاد إلى العمل في صدارة الدعوة الموضوعية (الإطاران ٤ و٥) من أجل إيلاء معاملة منصفة وخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها فئة خاصة تعترف بها الأمم المتحدة. وأتيحت للأونكتاد فرصة أولى لاستعراض طائفة واسعة من الخيارات لمعاملة هذه الدول في اجتماع لفريق خبراء معني بمعالجة أوجه الضعف في الدول النامية الجزرية الصغيرة على نحو أكثر فعالية، اشترك في تنظيمه الأونكتاد ولجنة المحيط الهندي في موريشيوس يومي ٥ و٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد أدناه وصف لبعض النتائج الرئيسية التي خلص إليها اجتماع الخبراء.

٣٧- أعرب خبراء تمويل التنمية عن آرائهم بشأن عدد من المسائل. فرأوا، على سبيل المثال، ضرورة القيام بعمل تجريبي وتحليلي لتقييم حجم عبء الديون الذي تتحمله الدول الجزرية الصغيرة النامية لإضفاء المصداقية على طلبات التمويل الميسَّر لتلك البلدان. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحليل تطور الاحتياجات المالية للدول الجزرية الصغيرة النامية في ضوء الاتجاهات التي تتخذها تدفقات المعونة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. واقترح الخبراء استكشاف الآليات المالية للتصدي لمشكلة التفاوت في الاحتياجات الاستثمارية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ربما في إطار مناقشة أوسع نطاقاً تهدف إلى إمكانية تعميم استثناء الجزر الصغيرة الذي يمنحه البنك الدولي. وشدد الخبراء على الدور الطبيعي لمصارف التنمية الإقليمية، وكذلك على أهمية الوضوح في قائمة المستفيدين المحتملين.

٣٨- وفيما يتعلق بالسياسة التجارية، اقترح بعض الخبراء أن تستكشف الدول الجزرية الصغيرة النامية مبررات وإمكانية إقناع مقدمي الخدمات التفضيلية في الوصول إلى الأسواق بأن يستحدثوا، بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها، ولاعتبارات تتعلق بهذه الدول تحديداً، عناصر لتخفيف صرامة قواعد المنشأ، بالنظر إلى الصعوبة التي يواجهها العديد من تلك الدول في استيفاء متطلبات القيمة المضافة. وستمثل هذه المرونة شكلاً من أشكال المعاملة التفضيلية، الأمر الذي يعني بطبيعة الحال أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بمجموعة الدول المستفيدة، ومن ثم توفير قائمة مقبولة دولياً تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية. واتفق عدة خبراء على أنه ينبغي تشجيع الجهات التي تُتيح فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي على أن تنظر في إيجاد طرائق تحظى بقبول متعدد الأطراف لإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، لأجل غير محدد، لصالح المنتجات الناشئة من الدول الجزرية الصغيرة النامية الخارجة حديثاً من فئة أقل البلدان نمواً التي تطلب رسمياً إيلاءها معاملة خاصة.

٣٩- وكانت المساعدة التقنية مجالاً آخر من مجالات المعاملة الممكنة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي نوقشت في اجتماع الخبراء. وقال الخبراء إنه ينبغي دراسة إنشاء برنامج خاص لتقديم المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية داخل منظومة الأمم المتحدة، بغية دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان لبناء القدرة على الصمود. ونوقش مجالان للمساعدة التقنية على وجه الخصوص، هما:

(أ) تقديم المشورة القانونية بشأن القانون التجاري بهدف تعزيز القيمة المضافة وإمكانات الحصول على علامات تجارية للمنتجات التقليدية للدول الجزرية الصغيرة النامية، خصوصاً فيما يتعلق بمنتجات مصائد الأسماك، وهو مجال يتسم بأهمية اقتصادية رئيسية وكثيراً ما تُعتبر فيه البيانات الجغرافية مستصوبة ويُرجح أن تكون فيه مسألة قواعد المنشأ مسألة شائكة؛

(ب) تقديم المشورة التقنية لتأمين دخول المنتجات ذات الأهمية التصديرية إلى الأسواق، ولا سيما لتيسير الامتثال للمتطلبات الصحية ومتطلبات الصحة النباتية، فضلاً عن المشورة القانونية بشأن كيفية الطعن في الإجراءات التي قد يكون الهدف منها تقييد أو حظر الواردات من سلع الدول الجزرية الصغيرة النامية. واقترح بعض الخبراء أن يضطلع الأونكتاد بدور في هذا الصدد، ويفضل أن يكون ذلك ضمن إطار متعدد الوكالات.

"الضعف أولاً": اقتراح الأونكتاد الحالي لإصلاح قاعدة رفع الأسماء من القائمة: تدبير ملائم للدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٠- لقد رأى الأونكتاد دائماً أن أقل البلدان نمواً التي تعاني من ضعف شديد، ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، عاجزة عن السعي لتحقيق الهدف المتمثل في بناء القدرة على الصمود بصورة مستقلة، أي بدون دعم مالي و/أو تقني بشروط ميسرة. وترقُّباً لاستعراض عام ٢٠١٨ لقائمة أقل البلدان نمواً، يقترح الأونكتاد النظر في فكرة اعتماد استثناء من قاعدة رفع الأسماء من القائمة على أساس الضعف. ويمكن الإشارة إلى هذا التدبير على أنه استثناء "الضعف أولاً" من قاعدة الرفع من القائمة (وفقاً لقاعدة الرفع الموحدة، يكون البلد مؤهلاً للخروج من فئة أقل البلدان نمواً إذا ما استوفى عتبات الخروج بموجب معيارين على الأقل من المعايير الثلاثة لأقل البلدان نمواً في استعراضين متتاليين على الأقل من الاستعراضات التي تجرى للقائمة كل ثلاث سنوات).

٤١- ويتمثل استثناء "الضعف أولاً" في عدم التوصية بأن يُرفع من قائمة أقل البلدان نمواً اسم البلد الذي يتجاوز بمقدار الثلثين على الأقل (٦٦,٦ في المائة، أو نسبة تتجاوز ١,٦٦ لدرجة ضعف البلد إلى عتبة رفع الاسم من القائمة) مستوى الضعف الاقتصادي الذي تنطبق دونه القاعدة العادية للرفع من القائمة (عتبة الرفع من القائمة)، على مدى استعراضين متتاليين من الاستعراضات التي تجرى للقائمة. ومن شأن هذا الاستثناء أن يجعل لمعيار الضعف الغلبة (ومن هنا التسمية "أولاً" في "الضعف أولاً") على المعيارين الآخرين (دخل الفرد والأصول البشرية)، وهو ما طلبه كثير من أقل البلدان نمواً على مدى العقدين الماضيين.

٤٢- ولن تطبق لجنة السياسات الإنمائية استثناء "الضعف أولاً" في الحالات التي توضح فيها البلدان المعنية أنها ترحب بفكرة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

٤٣- وتؤيد اقتراح "الضعف أولاً" ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً التي تعاني مستويات مرتفعة بشكل استثنائي من الضعف، هي: كيريباس، حيث بلغت نسبتها ٢,٢٣ في عام ٢٠١٥؛ وتيمور - ليشتي، ١,٧٢؛ وتوفالو، ١،٧٠. وتدعو هذه الدول الثلاث باستمرار إلى زيادة اعتراف الأمم المتحدة بالضعف بوصفه معياراً يفوق المعايير الأخرى في إطار الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً.

الإطار ٥

أربعة منشورات للأونكتاد عن الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عام ٢٠٠٣

وقد أصدر الأونكتاد المنشورات التالية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عام ٢٠٠٣:

(أ) *تحويل الخسائر إلى مكاسب: الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحرير التجارة المتعددة الأطراف في مجال الزراعة* [*Turning Losses into Gains: SIDS and Multilateral Trade Liberalization in Agriculture*]: كان هذا الكتاب بمثابة خاتمة لمشروع بحثي للأونكتاد شمل مجموعة من الدراسات بشأن مسائل من قبيل تأثير صغر حجم الجزر على قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستفادة من التحرير الزراعي المتعدد الأطراف، والخيارات المتعلقة بالسياسات في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بعد جولة أوروغواي بشأن الزراعة من منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعُرضت هذه الأعمال في المنتدى المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتحرير التجارة الزراعية، في جنيف، سويسرا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛

(ب) *هل المعاملة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ممكنة؟* [*Is a SpecialTreatment of Small Island Developing States Possible?*]: يستكشف هذا المنشور أصول فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويدرس مسألة تآكل الأفضليات التجارية وما تنطوي عليه من آثار بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويؤكد أهمية العلاقة بين التجارة والبيئة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويدعو إلى اعتماد معايير لتعزيز مصداقية الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها فئة؛

(ج) *معالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أكثر فعالية* [*Addressing the Vulnerabilities of Small Island Developing States More Effectively*]: يستكشف هذا المنشور مجالات الدعم الدولي المحتمل التي تبرر طلب استحداث فئة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويطرح عدداً من التدابير النُظُمية للتمكين من إحراز التقدم نحو استحداثها؛

(د) *تقريب المسافات: تعزيز الشراكات لإقامة نُظم نقل مستدامة ومرنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية* [*Closing the Distance: Partnerships for Sustainable and ResilientTransport Systems in SIDS*]: ويهدف هذا المنشور إلى تحسين فهم القضايا الرئيسية في التفاعل بين النقل البحري والاستدامة والقدرة على الصمود. ويحدد الثغرات والاحتياجات التي تواجه قطاع النقل البحري في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويسلط الضوء على تدابير الاستجابة المحتملة لنظم النقل البحري الأكثر استدامة ومرونة.

المصدر: UNCTAD, 2003, *Turning Losses into Gains: SIDS and Multilateral Trade Liberalization in Agriculture* (United Nations publication, New York and Geneva) [الأونكتاد، ٢٠٠٣، *تحويل الخسائر إلى مكاسب: الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحرير التجارة المتعددة الأطراف في مجال الزراعة* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف)]؛ UNCTAD, 2004, *Is a Special Treatment of Small Island Developing States Possible?* (United Nations publication, New York and Geneva) [الأونكتاد، ٢٠٠٤، *هل يمكن معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة خاصة؟* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف)]؛ UNCTAD and the Indian Ocean Commission, 2014a, *Addressing the Vulnerabilities of Small Island Developing States More Effectively* [الأونكتاد ولجنة المحيط الهندي، ٢٠١٤أ، *معالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أكثر فعالية*]؛ UNCTAD, 2014b, *Closing the Distance: Partnerships for Sustainable and Resilient Transport Systems in SIDS* (United Nations publication, New York and Geneva) [الأونكتاد، ٢٠١٤ب: *تقريب المسافات: تعزيز الشراكات لإقامة نُظم نقل مستدامة ومرنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف)].

باء- الأنشطة الداعمة لجهود بناء القدرة على الصمود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٤- يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم جهودها المبذولة لبناء القدرة على الصمود. وتستفيد ستة بلدان من هذه المساعدة (توفالو، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو، وكيريباس) من خلال مشروع يموله حساب الأمم المتحدة للتنمية. ويُعتبر برنامج العمل هذا خطوة أولى نحو وضع إطار أوسع نطاقاً، يفضَّل أن يكون متكاملاً، لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٥- وفيما يتعلق ببناء القدرة على الصمود في سان تومي وبرينسيبي، يركز الأونكتاد على هدف التنويع الاقتصادي، بالرغم من موارد البلد الطبيعية المحدودة. ومجال التركيز في هذا الصدد هو الاقتصاد الأزرق، وهو مجال يحتمل أن يؤدي إلى التقدم الاقتصادي الهيكلي حددته الحكومة باعتباره أولوية وطنية.

٤٦- وفي توفالو وفانواتو، يقع الدعم التقني الذي يقدمه الأونكتاد لجهود بناء القدرة على الصمود في مجال التكيف مع تغير المناخ البالغ الأهمية. وفي كلتا الحالتين، تتمثل الأنشطة ذات الصلة في تحديد الاحتياجات الفنية والمالية للمؤسسات الخاصة وتقديم توصيات بشأن الاستجابة لهذه الاحتياجات على مستوى القواعد الشعبية، وبشأن الدعم الحكومي.

٤٧- ويتمثل مجال آخر من مجالات المساعدة المقبلة لفانواتو في تجربة عملية لاستعراض سياسة بناء القدرات الإنتاجية، بصفة تجريبية.

جيم- أنشطة الأونكتاد الأخرى ذات الأهمية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٨- وقد أفادت بعض الأنشطة الهامة الأخرى للأونكتاد عدة دول جزرية صغيرة نامية، على الرغم من أنه لم يُضطلع بها في منطلق نُظُمي (مكرس لفئة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد).

تعزيز اقتصاد المحيطات: فرصة لتوسيع القاعدة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٩- يولي الأونكتاد اهتماماً خاصاً للدول الجزرية الصغيرة النامية في عمله من أجل تحديد الفرص الكثيرة التي يتيحها اقتصاد المحيطات (مجال عمل وثيق الصلة بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمحيطات والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية). ويساعد الأونكتاد البلدان النامية على تهيئة بيئة مواتية للمستثمرين والمشغلين الاقتصاديين المحتملين في المحيطات. وهذا يعني تحديد استراتيجيات وطنية و/أو إقليمية سليمة. ويشمل مجال العمل هذا إصدار المنشورات عن مصايد الأسماك والاقتصاد الأزرق وعقد اجتماعات الخبراء وتنظيم حلقات العمل التدريبية على المستويات الوطنية وخارجها.

٥٠- وركزت حلقة عمل تدريبية عقدت في موريشيوس في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على كيفية الاستفادة بإمكانيات صادرات مصايد الأسماك من خلال التنويع والتحويل الهيكلي لهذا القطاع في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وكان من بين المشاركين ٦٠ من كبار

المسؤولين والخبراء من القطاعين العام والخاص والدوائر الأكاديمية من أوغندا وجزر القمر وكمبوديا وموريشيوس وموزامبيق وميانمار. وتناول الاجتماع المسائل الفنية والعملية والتحديات والفرص والتوقعات بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال مصائد الأسماك المستدامة. وشملت الأنشطة زيارات لمواقع صيد السمك، وشركة للتجهيز والتغليف، ومزارع سمكية (تربية الأحياء المائية)، ومصائد أسماك حرفية، وشركة لتجهيز أعلاف الأسماك، ومتنزه بحري لحفظ التنوع البيولوجي البحري، والسلطة المختصة بالامتثال للمعايير الدولية لسلامة الأغذية وجودتها في موريشيوس. وعرض البلد أن يكون مركزاً للامتياز لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التدريب على موارد مصائد الأسماك وتنميتها.

برامج أخرى تفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية

٥١- ومن المجالات الأخرى لعمل الأونكتاد التي استفادت منها عدة دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية (في إطار البرامج الفرعية للأونكتاد باستثناء البرنامج الفرعي ٥ المتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة)، على النحو المبين في الجدول المرفق، المجالات التالية: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والمفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية، وتغير المناخ والهياكل الأساسية للنقل، وأتمتة الجمارك (النظام الآلي للبيانات الجمركية)، والمفاوضات المتعلقة بالديون، والتجارة الإلكترونية، وأدلة الاستثمار، والتدابير غير التعريفية، وإدارة الموانئ، واستعراضات سياسات الخدمات، والشحن المستدام، والتدريب في ميدان التجارة، والنقل والخدمات اللوجستية للتجارة، والمعهد الافتراضي للأونكتاد، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية.

رابعاً- ملاحظات ختامية: درس عام مستفاد من التجربة

٥٢- يساعد الأونكتاد الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي الهيكلي من أجل الاستفادة على أفضل وجه ممكن من الاعتراف بها على نطاق المنظومة، الذي تتمتع به منذ أكثر من أربعة عقود. ومع ذلك، ثمة فتصوّر بين الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يتعامل معها الأونكتاد لوجود تناقض لا سبيل إلى اختزاله بين مشاعر التعاطف التي تعرب عنها منظومة الأمم المتحدة إزاء التحديات الحادة التي تواجهها هذه الدول من جهة، والافتقار إلى الاستجابات المحددة الهدف من هذه الدول لتلك التحديات من جهة أخرى.

٥٣- ويستخلص الأونكتاد درساً من هذه التجربة وسيواصل عمله في ضوء هذا الدرس، وهو أن: هناك ثلاثة شروط ضرورية لكي تكون إجراءات الأمم المتحدة فعالة في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تجنب المزيد من التهميش من الاقتصاد العالمي.

الشرط الأول: الوضوح بشأن المستفيدين – تحديد الدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٤- ينبغي تحديد المستفيدين من إجراءات الأمم المتحدة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية بوضوح. والاعتراف بفئة الدول الجزرية الصغيرة النامية هو السبيل الضروري لإمكان تقديم المعاملة الخاصة لتلك الدول. وقد نوقش طلب الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل اتخاذ تدابير دولية خاصة لدعم جهودها في مجال بناء القدرة على الصمود (المعاملة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية) في دوائر الأمم المتحدة على مدى فترة يعود تاريخها إلى المؤتمر العالمي

المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في عام ١٩٩٤. ووجود فئة موثوقة ومقبولة لأقل البلدان نمواً تحت رعاية الأمم المتحدة دليل على قدرتها على تحديد مركز خاص على أساس قائمة موثوقة من البلدان، وهي المنبر الوحيد الممكن لتشجيع تدابير الدعم الدولية ذات الصلة.

٥٥- ويهدف الأونكتاد، من خلال تحديده للدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس معايير مقبولة دولياً، إلى تحقيق قدر من الوضوح في الطريقة التي ستتعامل بها الأمم المتحدة مع هذه البلدان.

الشرط الثاني: المشاركة في تحديد الاستجابات الخاصة للمشاكل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٦- من الطبيعي أن تقوم الأمم المتحدة أولاً بتحديد مجموعة محرومة بصفة خاصة من البلدان التي تستحق اهتماماً خاصاً، ثم تحديد الاستجابات الممكنة لمعوقاتها. وفي حاجة معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الحصول على دعم خارجي خاص بتلك الدول بالذات لإجراءاتها المتخذة من أجل التكيف مع تغير المناخ مثال جيد على طلب هذه البلدان إيلاءها معاملة خاصة.

٥٧- وسيواصل الأونكتاد تقديم مجموعة من المقترحات المتعلقة بتقديم المعاملة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع إبقاء الطلب الإجمالي لهذه البلدان متناسباً مع قلة عددها، وصغر حجمها، وطبيعة احتياجاتها المركزة (بصفة أساسية تدابير الدعم لإجراءات بناء القدرة على الصمود).

الشرط الثالث: القيادة عن طريق القدوة من أجل المنفعة المباشرة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٨- تعهدت الدول الأعضاء، في مسار ساموا، "باتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية". ومن خلال هذا الالتزام، شجعت تلك الدول منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات عاجلة.

٥٩- وفيما يلي مثالان على عمل الأونكتاد في هذا الصدد:

(أ) دعا الأونكتاد إلى تحديد إطار متكامل بقيادة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود؛

(ب) واقترح الأونكتاد إصلاح قاعدة خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، بحيث لا تضطر البلدان الأكثر ضعفاً بين هذه الفئة (وجميعها من الدول الجزرية الصغيرة النامية) إلى فقدان مركزها ضمن فئة أقل البلدان نمواً.

المرفق

الأنشطة الحالية والمضطلع بها مؤخراً في الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار البرامج الفرعية للأونكتاد بخلاف البرنامج الفرعي ٥ المتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

البلد أو المنطقة	*المشاريع المنفَّذة*
أنتيغوا وبربودا	النظام الآلي للبيانات الجمركية، والتجارة الإلكترونية والإحصاءات، ودليل الاستثمار، والمفاوضات المتعلقة بالديون في نادي باريس، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
جزر البهاما	التجارة الإلكترونية والإحصاءات، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة
بربادوس	النظام الآلي للبيانات الجمركية، والتجارة الإلكترونية والإحصاءات وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
كابو فيردي	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ومفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، وإدارة الموانئ، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
جزر القمر	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ومفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، والمفاوضات المتعلقة بالديون في نادي باريس، وتيسير التجارة، والنقل ولوجستيات التجارة
دومينيكا	النظام الآلي للبيانات الجمركية، والتجارة الإلكترونية والإحصاءات، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والنقل ولوجستيات التجارة، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
فيجي	النظام الآلي للبيانات الجمركية، والتدابير غير التعريفية، والمفاوضات المتعلقة بالديون في نادي باريس، والنقل البحري المستدام، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
غرينادا	النظام الآلي للبيانات الجمركية، والتجارة الإلكترونية والإحصاءات، والمفاوضات المتعلقة بالديون في نادي باريس، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والنقل ولوجستيات التجارة، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية

البلد أو المنطقة	*المشاريع المنفَّذة*
جامايكا	النظام الآلي للبيانات الجمركية، وأثر تغير المناخ على الهياكل الأساسية للنقل الساحلي، والمفاوضات المتعلقة بالديون في نادي باريس، وإدارة الموانئ، واستعراض سياسات الخدمات، واستعراض إطار السياسة التجارية، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
كيريباس	المعهد الافتراضي
ملديف	النظام الآلي للبيانات الجمركية، وإدارة الموانئ، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
جزر مارشال	تيسير التجارة (نشاط إقليمي وحيد في عام ٢٠١٥، أفادت منه أيضاً بالاو وولايات ميكرونيزيا الموحدة)
موريشيوس	مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، واستراتيجية الابتكار الشاملة لعدة قطاعات، واستعراض سياسة الاستثمار، واستراتيجية التصدير الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، والتدابير غير التعريفية، وتيسير التجارة، والنقل ولوجستيات التجارة، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
ساموا	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، وخدمات تقييم مدى استعداد التجارة الإلكترونية، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
سان تومي وبرينسيبي	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ومفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، والمفاوضات المتعلقة بالديون في نادي باريس، وتيسير التجارة، والنقل ولوجستيات التجارة
سيشيل	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ومفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، والتدابير غير التعريفية، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
جزر سليمان	النظام الآلي للبيانات الجمركية، وتقييم مدى استعداد التجارة الإلكترونية (٢٠١٧)
سانت كيتس ونيفس	النظام الآلي للبيانات الجمركية، والتجارة الإلكترونية والإحصاءات، والمفاوضات المتعلقة بالديون في نادي باريس، وتيسير التجارة، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والنقل ولوجستيات التجارة، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية

البلد أو المنطقة	*المشاريع المنفَّذة*
سانت لوسيا	النظام الآلي للبيانات الجمركية، وتأثير تغير المناخ على الهياكل الأساسية للنقل الساحلي، والتجارة الإلكترونية والإحصاءات، وتيسير التجارة، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والنقل ولوجستيات التجارة، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
سانت فنسنت وجزر غرينادين	التجارة الإلكترونية والإحصاءات، وتيسير التجارة، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والنقل ولوجستيات التجارة
تيمور – ليشتي	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، والتدابير غير التعريفية
ترينيداد وتوباغو	النظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، والتجارة الإلكترونية وبرنامج الإصلاح القانوني، والتدابير غير التعريفية، وبرنامج التدريب في ميدان التجارة، والمعهد الافتراضي، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
توفالو	المفاوضات المتعلقة بالديون في نادي باريس
فانواتو	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، واستعراض الصادرات الوطنية الخضراء، وبرنامج التدريب من أجل التجارة، ومعايير الاستدامة الطوعية، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية
منطقة البحر الكاريبي	مشروع ممول من حساب التنمية: "بناء قدرات البلدان النامية على التحول نحو النقل المستدام للبضائع" (أنشطة ستبدأ في منطقة البحر الكاريبي في خريف ٢٠١٧)